ابن يكون الاضلاط بينها في درجة الا يمنع الاستكمال المذكور بان يكون
المذكور مع السفلى من الاولى او مع مردودها فعلى قول عائشة التي
يعصب الذكر الاناث على التفصيل المذكور وفي قول ابن مسعود رض
يكون الباقي من الثلثين للذكر خاصة بالعصبة وان اخرت العليا
منهن الضعف ثم اضلط المذكور الاناث على الوجه المذكور آنفا
فان كان على رؤسهم اكثر من عددهن او مساويا له كان الباقي بينهم
للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عددهم اقل من عددهن
فعند العائشة كذلك وعند ابن مسعود رض الامر بالعكس وبيني
هذه المسئلة مسئلة الاضلاط لان ابن مسعود رض كان ينظر الى الامر
بينات الابن من المقاسمة والترس فيعطيهن في ذلك الاكثر احتراز
عن الزيادة على الثلثين في حق البنات ثم ان الاصل تمت مسئلة
التعصيب والتنصيب في اصطلاح علماء هذا الفن وذكر البنات على انفراد
الدرجات مما خوف من ان يهم شخص بغلاظة تزيد في شعره اذا
اكثر ذكرها فيه لان في المسئلة المذكورة اكثر ذكر بنات الابن
واما للاخوات للاب والام فاحوال خمس ذكرا لمصنف اربعا منها
ههنا واخر الخامسة الى ان يذكر مع سابعة احوال الاخوات
رومما للاختصار كما هو دأبه كذا اصل وفيه ان المناسب لهذا المقام
ان يوضح الرابعة ايضا الى ان يذكر مع سادسة الاحوال للاخوات
لاب فان تعصيب الاخوات مطلقا كسقوطهن مع البنات
النصف للواحدة لقوله ولها نصف ما ترك والثلثان
لما فوقها لقوله فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك

واذا

واذا استحقت الاختان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما الى الظهر
والمراد من الاخوات في النصيبين المذكورين الاخوات لاب وام والاخوات
لاب بالاجماع لان الاخوات لام قد علم حالها من آية اخرى كما مر
قيل مرجع في الاخوات الى الاختين وفي البنات بما فوقها يعلم من
حال الاختين حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات بطريق
الاولوية وقد مر ما في معنى هذه الطريقة من النظر فتذكر ومع
الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين بيان لحالة ثالثة وقوله
يصرف عصبة استيناف في مقام التعليل كأنه قال انما يكون الحكم
كذلك لانهن يصرف عصبة لاستوائهم في القرابة الى الميت في
هذا التعليل اشارة الى انهم اذا لم يستووا به في القرابة اليه
لم يصرف عصبة به وان استووا في القرب اليه درجة بان يكون
هو عصبة وهي صاحب فرض كالاخوات لاب وام مع الاخ
لاب او يكون هو عصبة وهن يستغرق به كالاخوات لاب مع الاخ
لاب وام والدليل على ذكر قوله تع وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب الاخوات في حالة الانفراد
كما لم يقدر نصيب الاخوة مع الاخوات فصرف عصبتهم
وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة واختا
لاب وام فقال الباقي بعد نصيب البنت للاخ دون الاخت استدلالا
بقوله عم فما ابقته الفرائض فلاولى رجل ذكر وردوا بانهم اجمعوا
في بنت وبنت ابن وابن ابن على ان الباقي من نصيبها بين ولد
الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا في بنت وعم وعصبة على